

Distr.: General
9 August 2017
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish



الدورة الثانية والسبعون
البند ١٠٠ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٢/٧١. ويتناول مواصلة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية داخل الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير معلومات وردت من دول أعضاء بشأن هذا الموضوع.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

٣		أولا - مقدمة
٣		ثانيا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٧١
٤		ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
٤		الأرجنتين
٥		بروني دار السلام
٦		كولومبيا
٦		كوبا
٨		السلفادور
٨		الأردن
٩		لبنان
٩		باراغوي
١٠		إسبانيا
١٤		أوكرانيا
١٥		رابعا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

أولا - مقدمة

- ١ - أكدت الجمعية العامة، في الفقرة ١ من قرارها ٦٢/٧١ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال.
- ٢ - وفي الفقرة ٢ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧ (انظر A/CONF.130/39).
- ٣ - وفي الفقرة ٦ من القرار، كررت الجمعية العامة دعوتها الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تكسّر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وعلاوة على ذلك، في الفقرة ٧ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. ويُقدّم هذا التقرير عملاً بذلك الطلب.
- ٤ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء التمسّت فيها آراءها بشأن هذا الموضوع، وتلتها مذكرة شفوية ثانية مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد وردت ردود من الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأوكرانيا، وباراغواي، وبروني دار السلام، والسلفادور، وكوبا، وكولومبيا، ولبنان. وأرسل الاتحاد الأوروبي أيضا آراءه. وترد هذه المعلومات في الفرعين الثالث والرابع أدناه. وستنشر الردود الإضافية التي ترد بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح^(١) باللغة التي تقدّم بها فقط.

ثانيا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٧١

- ٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية وتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧.
- ٦ - وبما أن مسألة نزع السلاح والتنمية تجمع بين عدة تخصصات مختلفة، من السياسة ونزع السلاح ومنع العنف المسلح إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من الضروري التعاون والتنسيق على نحو وثيق بين إدارات ووكالات الأمم المتحدة المتعددة ذات الصلة بهذه القضايا. وتعتبر آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، التي يرأسها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، أهم آلية مشتركة بين الوكالات لمسألة نزع السلاح والتنمية. وتكفل هذه الآلية أن يتواصل إيلاء الاهتمام الكامل في كيانات منظومة الأمم المتحدة للجوانب ذات الصلة بالتنمية من مسألتين تنظيم التسليح ونزع السلاح. ويتناول فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي يضم جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام برئاسة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، مسألة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية وآثارها الإنمائية ذات الصلة. وفي هذا السياق، يواصل الفريق المعني بالتنسيق الاضطلاع بدور متندى للتنسيق بشأن هذا الموضوع، ولا سيما من منظور الآثار الإيجابية لإزالة الألغام على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(١) www.un.org/disarmament/

٧ - وفي عام ٢٠١٦، تناولت الآلية مختلف مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي هي على قدر كبير من الأهمية من أجل التنمية، مثل الأسلحة الصغيرة، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة إدماج المواضيع المتصلة بالأمن في خطة عام ٢٠٣٠، من خلال الغاية ١٦-٤، التي تسعى، في جملة أمور، إلى الحد بشكل كبير من التدفقات غير المشروعة للأسلحة. وستواصل الأمم المتحدة أنشطتها لمساعدة الدول في تعزيز قدرتها على بلوغ هذه الغاية.

٨ - ومنذ عام ١٩٨١، يتعهد مكتب شؤون نزع السلاح تقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية، وهو الأداة الطوعية للشفافية التي تتبادل من خلالها الدول الأعضاء المعلومات المتعلقة بنفقاتها العسكرية. والمعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء عبر تلك الأداة يمكن أن تشكل أساساً من أجل تحديد الاتجاهات في الإنفاق العسكري وتعزيز المناقشات بين الدول الأعضاء بشأن المستويات المناسبة من الإنفاق العسكري. ويمكن الاطلاع على المعلومات التي قدمتها الدول في قاعدة البيانات الإلكترونية التي يتعهد بها مكتب شؤون نزع السلاح^(٢).

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١٧]

دأبت جمهورية الأرجنتين على اتباع نهج شامل بشأن الإجراءات والمبادرات المتخذة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وهي مجالات كانت للأرجنتين فيها مشاركة نشطة على الصعيدين الإقليمي والعالمي حيث أنها تدافع عن دور تعددية الأطراف بوجه عام، ودور الأمم المتحدة بوجه خاص، في مواجهة التحديات المطروحة.

واضطلعت الأرجنتين بدور نشط في تشجيع تدابير بناء الثقة بصفة عامة، وبالأخص في مجال الأسلحة التقليدية. وبوجه عام، الأرجنتين ملتزمة بالإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال اعتماد الشفافية ومشاركتها في الجهود الجماعية للمجتمع الدولي، اقتناعاً منها بأن المزيد من الانفتاح والشفافية في مجال التسلح يزيد الثقة ويعزز الاستقرار ويساعد الدول على اتباع نهج معتدل في سياساتها المتعلقة بنقل الأسلحة، ويوطد دعائم السلام.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تدرك الأرجنتين أن التراكم المفرط للأسلحة النارية وانتشارها دون رقابة يفضيان إلى عواقب وخيمة للغاية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وأنهما يشكلان كذلك تحدياً خطيراً لتعزيز حقوق الإنسان في جميع المجتمعات.

ولذلك، ترى الأرجنتين أن تعزيز الآليات القائمة المتعلقة بتحديد الأسلحة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وعمليات نقل الأسلحة من الأولويات.

(٢) www.un-arm.org/Milex/home.aspx

ولقد شاركت الأرجنتين بفعالية في جملة أنشطة من بينها آلية المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة وفي إنشاء سجل للأسلحة التقليدية، إدراكاً منها أن الاستقرار الدولي لا يمكن أن يبنى فقط على ضوابط وطنية وأن هذه الصكوك تسهم في تحقيق السلام والأمن. وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأ اتحاد أمم أمريكا الجنوبية آلية لاعتماد الشفافية في المخزونات العسكرية للبلدان.

وتندرج الأهمية التي توليها الأرجنتين لتعزيز هذه الآليات ضمن الالتزام الأوسع نطاقاً للبلد، على مدى العقود الأخيرة، بوضع تدابير لبناء الثقة وتنفيذها وتعزيزها على كل من المستوى دون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تولي بروني دار السلام الأولوية لتنميتها وذلك أساساً من خلال استراتيجياتها في مجال التعليم والنهج التي تتبعها في مجال التنويع الاقتصادي، على النحو المنصوص عليه في أهدافها الوطنية الطويلة الأجل (رؤية بروني لعام ٢٠٣٥). وفي السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، خصّصت بروني دار السلام ٣٠ في المائة من ميزانيتها لتمويل مشاريع التنمية الوطنية وحوالي ١٢ في المائة لقطاع التعليم. وبالمقارنة، حُصِّص لقطاع الدفاع نسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي أقل من تلك التي خصصت لهذين القطاعين. كما اتخذت بروني دار السلام شتى التدابير لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتؤيد بروني دار السلام جهود نزع السلاح وعدم انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل على كل من الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأصبحت بروني دار السلام طرفاً في معظم الصكوك الإقليمية والعالمية الرئيسية ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤيد بروني دار السلام أيضاً التزامات رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن هذه المسائل.

وعلى الصعيد الوطني، وضعت بروني دار السلام قوانين صارمة فيما يتعلق بالملكية العامة لأي نوع من الأسلحة. وقامت بروني دار السلام أيضاً بمراقبة أي تحركات بفعالية، ولا سيما أي نقل غير مشروع للأسلحة إلى داخل البلد وخارجه. وتشمل أنشطة نزع السلاح داخل بروني دار السلام أنشطة إزالة الألغام من أجل التخلص من المتفجرات من مخلفات الحروب السابقة. وتقتصر أنشطة نزع السلاح الملموسة الأخرى التي يقوم بها البلد على توضيح التزامه بهذه المسائل من خلال الإعراب عن تأييده لتلك الاتفاقيات أو المعاهدات أو الانضمام إليها، وضمان توخي الشفافية والمشاركة في أي تدابير لبناء الثقة، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتعزيز الدبلوماسية مع تشجيع الآخرين على دعم الجهود المتعددة الأطراف بشأن صكوك نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، يعتبر مستوى التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة داخل البلد أيضاً منخفضاً جداً، وإن كان الحذر والوقاية يمارسان توخياً لليقظة.

ونتيجة لسن قوانين صارمة بشأن عدم الانتشار في بروني دار السلام، تعتبر النفقات النقدية على جهود نزع السلاح ضئيلة. وإلى جانب الإنفاق المعتاد على الأمن، يمكن اعتبار الإنفاق على أنشطة نزع السلاح (على كل من المستويين الدولي والوطني) طفيف ولن يؤثر على النفقات الدفاعية للبلد أو على ميزانيته الإجمالية.

وفي بروني دار السلام، لا يرتبط نزع السلاح والتنمية بعلاقة مباشرة، ومع ذلك فالواحد منهما يعزز الآخر من أجل تهيئة بيئة مواتية للسلام. وبما أن نزع السلاح لا يستوجب سوى الحد الأدنى من الإنفاق، فهو ليس على حساب الخطة الإنمائية للبلد.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١ أيار/مايو ٢٠١٧]

تضع جمهورية كولومبيا في صدارة أولوياتها، بوصفها دولة ملتزمة بنزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح وتعزيز التنمية الوطنية، صياغة سياسات وطنية تهدف إلى العمل على إزالة العناصر التي قد تؤثر سلباً على معدلات النمو والتنمية في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي حين تسلّم كولومبيا بوجود صلة ذات اتجاهين بين التنمية ومعدلات العنف المسلح، فهي ترى أن الأسلحة في حد ذاتها ليست هي السبب الرئيسي للعنف والنزاعات. وعلى العكس من ذلك، فإن فهم كولومبيا لهاتين المسألتين هو أنهما مظهر من مظاهر السلوك الإجرامي المرتبط بمسائل مثل مشكلة المخدرات العالمية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وفي هذا الصدد، يتمثل موقف كولومبيا في اعتماد استراتيجية ذات شقين هما: تعزيز السياسات الوطنية الرامية إلى منع العنف والنهوض بالتنمية على المستوى الوطني؛ ووضع معايير دولية تتيح تشكيل جبهة موحدة لمعالجة تلك المسائل على المستوى الدولي.

وتضطلع كولومبيا بدور ناشط في مجال التنمية. فمنذ الشروع بصياغة هيكل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كانت كولومبيا في طليعة الجهود الرامية إلى وضع الأهداف والغايات والمؤشرات اللازمة لقياس أثر السياسات الوطنية واتخاذ التدابير المناسبة لتهيئة ظروف أفضل للتنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وتتطلب إقامة شراكة حقيقية من أجل التنمية العمل معا بروح من التعاون المتبادل على تحقيق التنمية المستدامة.

وبالمثل، تعتقد كولومبيا أن المسائل المتصلة بالسلام وما بعد انتهاء النزاع لا يمكن ولا ينبغي أن تكون محدودة؛ بل يجب أن يكون مفهوماً بالآخرى، استناداً إلى أوجه الترابط فيما بينها، أنه لا بد من التصدي أيضاً لمختلف المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق السلام والنجاح في معالجة مختلف عمليات ما بعد انتهاء النزاع. فلا سلام بدون تنمية، ولا تنمية بدون سلام.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

ينبغي أن تستخدم النفقات العسكرية الهائلة حالياً في المساعدة على تحقيق الأهداف السبعة عشر والغايات الـ ١٦٩ المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتشير التقديرات إلى أن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم يمكن أن يتحقق بتكلفة أقل من ١٠ في المائة من الإنفاق العسكري السنوي العالمي، في حين أن الهدفين ١ و ٢

من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، على التوالي، سوف يتحققان بما يزيد قليلا على ذلك الرقم. وسيكون نصف الإنفاق العسكري السنوي العالمي كافيا لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة.

ولا يزال بقاء البشرية نفسه مهدداً باستمرار بوجود نحو ٣٩٥ ١٥ من الأسلحة النووية. وتؤكد كوبا من جديد دعمها للقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. والموارد التي تُخصَّص الآن لبناء ترسانات نووية ينبغي أن تستخدم، عوضاً عن ذلك، من أجل منفعة البشرية والقضاء على الفقر.

وتكرر كوبا اقتراحها بأن يُخصَّص مقدار نصف النفقات العسكرية الحالية لإنشاء صندوق دولي لهذا الغرض بخضوع لإدارة الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون هدف هذا الصندوق كفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ومساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد نص إعلان الحق في التنمية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٦، على أن الأموال المتأتية من تدابير نزع السلاح ينبغي توجيهها إلى التنمية، ولا سيما تنمية أقل البلدان نمواً.

إن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دوراً محورياً في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧، وأن تعزز الترابط بين نزع السلاح والتنمية.

ويتوخى برنامج عمل المؤتمر اتخاذ تدابير ترمي إلى خفض مستوى وحجم النفقات العسكرية، وإعادة تخصيص تلك الموارد لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، ودراسة المسائل المرتبطة بتحويل الصناعات العسكرية إلى الإنتاج المدني ووضع الدراسات والخطط الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

لقد كرسّت القوات المسلحة الثورية الكوبية ما لديها من موارد وإمكانات عسكرية، كلما اقتضت الضرورة ذلك، بما يشمل المخيمات والوحدات العسكرية، ووسائل النقل والطائرات العسكرية، والموارد الهندسية، والخدمات الطبية، وغير ذلك من الموارد اللوجستية، في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ومن بين الأمثلة في هذا الصدد، نقل الأكاديمية البحرية ”غرانما“ إلى مكان آخر واستعمال مبانيها كمقر لكلية طب أمريكا اللاتينية؛ وتقديم الدعم من القوات المسلحة، من خلال الأفراد ومعدات التبخير، إلى حملة القضاء على الحشرات الناقلة للأمراض؛ والدعم المقدم للإنتاج الغذائي؛ والخدمات المقدمة عن طريق هيئات الإنشاءات العسكرية لصالح إنشاء المدارس، وشق قنوات المياه، وإنشاء الخزانات، والطرق، ومسارات الإجلاء في أوقات الكوارث الطبيعية.

وستواصل كوبا الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية.

ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة وملموسة لكفالة إعادة توجيه الموارد المخصصة حالياً للأغراض العسكرية صوب الأنشطة التي تولّد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحياة الكريمة لجميع البشر.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

سعيًا للوفاء بالتزامات البلد نحو الأمم المتحدة فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٦٢/٧١ المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"، اتخذت القوات المسلحة للسلفادور جملة تدابير منها الالتزام بالمساهمة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز الجهود الدولية المتضافرة في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

ولذلك، ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، دأبت وزارة الدفاع في السلفادور على وسم الأسلحة النارية، وذلك بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع على الصعيدين الوطني والإقليمي بالأسلحة النارية للمساهمة في الحفاظ على الاستقرار وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

الأردن

[الأصل: بالعربية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

يغطي موضوع نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بأهمية كبيرة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ويدخل هذا الموضوع بما يسمى بسباق التسلح والإنفاق العسكري المستمر مما يؤثر سلباً على موارد العالم البشرية والمالية والطبيعية ويلقي عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات بلدان العالم.

بالنسبة للوطن العربي فإن المشاكل السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والهجمات الجماعية القسرية في ظل الظروف الراهنة وبما يسمى الربيع العربي ووجود تنظيمات إرهابية قد أدت إلى ارتفاع المديونية الخارجية من جراء ارتفاع مشتريات السلاح، والذي أدى بدوره إلى إبطاء عملية التنمية، بالإضافة للتوتر القائم بسبب تهديد إيران للمنطقة والصراع العربي - الإسرائيلي والإفراط الشديد في استخدام الأسلحة من قبل إيران وإسرائيل واستمرارها في بناء ترسانة أسلحة استراتيجية ونووية يؤدي إلى أن تقوم الدول العربية بمحاولة امتلاك الأسلحة للحصول على التوازن الاستراتيجي بالأسلحة التقليدية مما يوجه النفقات من مجال التنمية إلى المجال العسكري.

على الصعيد الإنساني أدى هذا الصراع إلى إيجاد أعداد كبيرة من الوفيات والعاهات المستديمة والجرحى وزيادة نسبة البطالة وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة أدت إلى عدم الاستقرار الإقليمي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الصناعية والتربوية والخطط التنموية.

تتأثر المنظومة الأمنية والاستقرار في المنطقة ودول العالم بشكل مباشر بالإرهاب وأدواته المتمثلة بتنظيمات إرهابية، مما يؤدي إلى آثار سيئة من النواحي السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية، والإنسانية ويعمل على تحميل الدول نفقات عالية من أجل محاربته والتصدي له مما يعود بالأثر السلبي على برامج التنمية في هذه الدول.

وفي مجال أمن ومراقبة الحدود وفي ظل وجود تنظيمات إرهابية في المنطقة تحت عدة مسميات تقوم الدول باستنزاف جزء من مواردها المالية لمحاربة المهربين والمخربين من أجل حماية حدودها مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري لهذه الدول، ولهذا فإن الحد من الإنفاق العسكري والتسلح وتعزيز

مفهوم الأمن عن طريق بناء الثقة يمكن أن يؤدي إلى استغلال الموارد المالية والبشرية والمادية في مجال الأغراض المدنية والبرامج العلمية والاقتصادية لهذه الدول لدفع عجلة التنمية في بلدانهم.

أكدت المملكة الأردنية الهاشمية في مختلف المحافل الرسمية التي تناولت موضوع الأسلحة التزامها الكامل ببرامج عمل الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة انتشار الأسلحة ونزع السلاح وقد طورت تشريعاتها وقوانينها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من حيث ما يلي:

(أ) المستوى الوطني: إصدار التشريعات والأنظمة والإجراءات اللازمة والكفيلة بتنظيم التعامل مع الأسلحة وسن القوانين بعمليات الاستيراد والتخزين والنقل والسمسة، وفي مجال نزع الألغام قام الأردن بنزع حقول الألغام الحدودية واستغلال نسبة كبيرة من هذه الأراضي للزراعة.

(ب) المستوى الإقليمي: قام الأردن بالمصادقة على الاتفاقيات العربية حول الأسلحة والحد من انتشارها على صعيد جامعة الدول العربية.

(ج) المستوى العالمي: انضمام الأردن إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بنزع السلاح ومنع انتشاره.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

إن لبنان يؤيد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح بشكل عام، وأسلحة الدمار الشامل بشكل خاص، لما تسببه من مخاطر تهدد الأمن والسلم، وما ينفق عليها من أموال يمكن في حال تحويلها إلى مجالات التنمية المختلفة أن تساهم في تعزيزها وتطويرها.

إن لبنان يعاني من العنف المسلح وهو بحاجة إلى المؤازرة وإلى كل مساعدة يمكن أن تخفف من هذه المعاناة، وإنه رغم الظروف الأمنية والعسكرية التي تمر بها البلاد وكثافة المهمات العملائية التي يقوم بها الجيش على الحدود وفي الداخل، تنفيذاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يجري العمل على تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل الوسائل المتوافرة.

باراغوي

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

نفذت باراغواي خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠٣٠، التي تسعى، من بين استراتيجياتها الرئيسية، إلى الحد من الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية. وبالنسبة لباراغواي، الأمن الشامل والرفاه العام هما هدفان كبيران في حد ذاتهما، لأن الهدف الأول يكفل الدفاع والهدف الثاني يضمن التنمية. ولذلك، ترى باراغواي أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون أمن والعكس صحيح.

وبالنظر إلى أن إصلاح آلية نزع السلاح يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع ضرورة القضاء على الفقر، تبذل باراغواي جهوداً للحفاظ على التوازن في الإنفاق العسكري، بما يتوافق مع الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً، وبالتالي لتوجيه مواردها نحو المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية

المستدامة، لا سيما الغاية ١٦-٤ وهي الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأسلحة، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة.

وفي هذا الصدد، وامتثالاً للاتفاقيات الإقليمية بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة، وبمساعدة من الأمم المتحدة، تقوم باراغواي بصورة دورية بتدمير المعدات العسكرية الفائضة والقديمة، كجزء من التزامها بعملية مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والقضاء عليه، والحد من مخاطر التخزين. وبالإضافة إلى ذلك، تجرى حملات لإذكاء الوعي في أوساط المجتمع المدني بضرورة الحد من معدلات الجريمة وزيادة أمن المواطنين. وتنتهج باراغواي سياسة تدمير فائض الأسلحة النارية والذخيرة التي يتم جمعها أو ضبطها بدلاً من بيعها في السوق الثانوية.

والتشقيف في مجال نزع السلاح يبدأ بنشر المعلومات. وسيكون من المستحيل تقريباً إقناع الحكومات بإلقاء أسلحتها ما دامت لا تزال تؤمن بأن سباقات التسلح لا غنى عنها للأمن الدولي. وفي هذا الصدد، واقتناعاً بأن الشفافية في المسائل العسكرية عنصر أساسي في إرساء مناخ من الثقة بين دول العالم بأسره، وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠١٧/٢١، قدمت باراغواي تقريرها عن النفقات العسكرية للسنة المالية ٢٠١٥ وهي تعتزم أن ترسله سنوياً.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تقرُّ إسبانيا إقراراً تاماً بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة تربط بين نزع السلاح والتنمية، بحيث يتعاضد هذان العنصران اللذان يشتركان في محور واحد تعاضداً متبادلاً.

إن المعاناة والخسائر البشرية التي تنجم عن النزاعات المسلحة تلحق الضرر بالمدينين في المقام الأول، وتعوق التنمية الاقتصادية والتعمير، وتعرق تحقيق الرخاء في الكثير من أنحاء العالم.

وتعيد إسبانيا تأكيد التزامها التاريخي الثابت بإزاء نزع السلاح والتنمية، حيث تعتمد التدابير التشريعية والتنفيذية وتعزز السياسات النشطة الرامية إلى نزع السلاح والتنمية في مناطق جغرافية أخرى.

وعلى الصعيد الداخلي، لدى إسبانيا تشريعات تُعتبر في عداد أكثر التشريعات تطوراً في مجال نزع السلاح، وهي تتجاوز الواجبات الناشئة بمقتضى المعاهدات والالتزامات الدولية. كما بذلت إسبانيا تاريخياً جهداً كبيراً لاحتواء النفقات العسكرية التي تبلغ نسبتها حوالي ٠,٩١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية.

وعلى الصعيد الخارجي، تبذل إسبانيا قصارى جهدها من أجل المساهمة بشكل فعال ومنسق في مواجهة التحدي الذي تطرحه قضايا التنمية ذات الأهمية الحاسمة فيما يتصل باعتماد تدابير نزع السلاح.

ويتجلى هذا النهج بوضوح في مساهمة إسبانيا أثناء توليها رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إيصالها، ورئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومنصب ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)،

ما يعكس صورة إسبانيا باعتبارها بلدا جديرا بالثقة ومسؤولا ولديه موارد بشرية قادرة تماما على الاضطلاع ببعض المسؤوليات الأساسية الخاصة ذات الأهمية الحاسمة في صون السلام والأمن الدوليين.

وتؤيد إسبانيا كذلك الجهود الرامية إلى تعزيز إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدفاع عنها وتعزيزها، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلى نحو أكثر تحديدا، كان موقف إسبانيا فيما يتعلق بحظر الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأسلحة ذات الأثر المماثل والقضاء التام عليها يتمثل دوما في تعزيز عالمية اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام التي انضمت إليها إسبانيا كدولة طرف. والقانون رقم ١٩٩٨/٣٣، المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، المتعلق بالحظر التام للألغام المضادة للأفراد والأسلحة ذات الأثر المماثل هو الصك القانوني المحلي الذي يدمج الالتزامات الواقعة على عاتق الدول بموجب الاتفاقية المذكورة في النظام القانوني الإسباني، ويتناول تفصيلا نطاق انطباقها وسبل تنفيذها. وتمتثل إسبانيا امتثالا صارما لأحكام الاتفاقية، وقد اتخذت التدابير المناسبة التي تحظر تماما استعمال الألغام المضادة للأفراد أو تكديسها أو إنتاجها أو نقلها. ولقد انتهت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من تدمير كل مخزونها من الألغام، فيما عدا ٤٠٠٠ وحدة مسموح بها بمقتضى الاتفاقية لأغراض إجراء الاختبارات في مجال تطوير مواد وتقنيات إزالة الألغام، وتبقى منها حاليا ٦١٣ وحدة. وتعمل إسبانيا كذلك مع الحكومات الأخرى على الترويج لاعتماد قرارات الأمم المتحدة التي تحث البلدان كافة على اعتماد هذا النوع من التدابير.

وقد اضطلعت إسبانيا أيضا بدور في المبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، وإزالة الألغام، والعناية بالضحايا.

وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ في عام ٢٠٠٢، بمبادرة من رئيس الحكومة، المركز الدولي لإزالة الألغام الذي يطمح في أن يكون مرجعية دولية في مجال أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ويوفر هذا المركز مختلف القدرات في مجال التدريس والبحث تمشيا مع معايير الأمم المتحدة، ويقدم المشورة التقنية بشأن إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة.

ويدير المركز دورات تدريبية وتخصصية مستمرة للعاملين في إزالة الألغام من بلدان أخرى. كما يقدم فصولا دراسية تجمع بين العناصر النظرية والعملية للعاملين في مختلف الكيانات الوطنية المساهمة بأفراد في عمليات حفظ السلام قبل نشرهم إلى المناطق التي يعتقد أن الألغام قد زرعت فيها أو المناطق الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

ولقد نظم المركز ٥٤ دورة تدريب على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية استفاد منها حتى الآن أكثر من ١٠٠٠ من الأفراد العاملين والمدرّبين في مجال إزالة الألغام من ١٩ بلدا (الاتحاد الروسي، والأردن، وأفغانستان، وإكوادور، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتونس، والسنغال، وشيلي، والعراق، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولبنان، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيكاراغوا، وهندوراس) ومنظمة الدول الأمريكية.

وفي إطار المبادرة العالمية لإزالة الألغام (بتشجيع من حكومات كولومبيا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية)، وفّر المركز التدريب على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في كولومبيا لأفراد اللواء الكولومبي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ولقد جرى تمويل هذه المبادرة، من بين غيرها من المبادرات

من برنامج منظمة الدول الأمريكية للإجراءات الشاملة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، الذي تلقى مساهمات من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي.

وعلاوة على ذلك، سافر أحد مسؤولي المركز الدولي لإزالة الألغام إلى كولومبيا، في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، للعمل مع القوات المسلحة الكولومبية بشأن إعادة هيكلة المركز الدولي الكولومبي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

واستلزمت بعض دورات التدريب سفر المدرسين الإسبان إلى بلدان أخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى إكوادور وبيرو وشيلي وكولومبيا. ولقد أنفقت إسبانيا أكثر من ٣,٥ ملايين يورو على دورات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية منذ أن بدأت هذه المبادرة التدريبية.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نظم المركز الدولي لإزالة الألغام دورته السادسة عن التدريب على إزالة الألغام لصالح منظمة الدول الأمريكية. وعقدت الدورة في الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦ في مرافق المركز، وحضرها ١٢ مشاركا من خمس دول أعضاء في منظمة الدول الأمريكية (باراغواي، والبرازيل، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس).

وكذلك، في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تلقى ضابط من القوات البحرية التونسية تدريباً على يد القوات البحرية الإسبانية عن تعطيل الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وشاركت إسبانيا في عملية التفاوض بشأن اتفاقية الذخائر العنقودية بجميع مراحلها وصولاً إلى اعتمادها في دبلن في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، ووقّعت الاتفاقية في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأودعت صك التصديق عليها في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وأصبحت عاشر بلد موقع للاتفاقية يصدّق عليها. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في إسبانيا في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ، قامت القوات المسلحة الإسبانية بتدمير ترسانتها من الذخائر العنقودية كاملة، باستثناء الذخائر التي يجوز، وفقاً للمادة ٣-٦ من الاتفاقية، الاحتفاظ بها لأغراض التطوير والتدريب في مجال تقنيات الكشف عن الذخائر العنقودية وإزالتها وتدميرها، أو من أجل وضع تدابير مضادة. وتمتلك القوات المسلحة الإسبانية حالياً ما قدره ١١٠ من قذائف الهاون وخمس قنابل تلقى من الطائرات لهذه الأغراض.

كما وضعت إسبانيا بتصرف منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مركز الامتياز المعني بمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة الذي يضم ملاكاً وظيفياً متعدد الجنسيات يتألف من ٥٨ وظيفة (٣٢ موظفاً وطنياً و ٢٦ موظفاً دولياً) ويشكل مرجعية في إطار منظمة الناتو لمكافحة هذا النوع من الأجهزة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وافق مجلس شمال الأطلسي على اعتماد المركز باعتباره مركز امتياز تابع للمنظمة وتشغيله كهيئة عسكرية دولية.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تطوير قدرات القوات المسلحة العراقية من أجل تحسين أمن السكان في العراق، قدمت إسبانيا مساعدة تركّزت على توفير التدريب على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة للأفراد العسكريين العراقيين. وتولى التدريب في الأردن موظفون إسبان من مركز التميز المعني بالأجهزة المتفجرة المرتجلة لدى منظمة حلف شمال الأطلسي الذي يوجد مقره في أويو دي ماثاناريس، إسبانيا.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تؤيد إسبانيا الإجراءات المشتركة 97/817/CFSP المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بشأن نزع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، الذي يغطي أنشطة تنفذ في عدة أماكن بدءاً من موزامبيق وصولاً إلى كمبوديا، مروراً بأفغانستان، وأمريكا الوسطى، وأنغولا.

وفي هذا الإطار، تواصل إسبانيا، وبشكل يتماشى على نحو وثيق مع سياستها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، تعزيز جهود إزالة الألغام للأغراض الإنسانية والأنشطة المتعددة الأطراف اللازمة لتطوير التكنولوجيات المتعلقة بتحديد موقع الألغام المنتشرة حالياً في بلدان أخرى وإبطال مفعولها وتدميرها. كما تواصل توفير الدعم والمساعدة لأغراض تدريب المسؤولين المتخصصين في إزالة الألغام ومساعدة الضحايا على التعافي جسدياً ونفسياً (توعية السكان المتضررين وتثقيفهم وإعادة تأهيلهم). وساهمت إسبانيا بأفرقة معنية بإبطال الذخائر المتفجرة نفذت أعمال إزالة الألغام في مناطق حساسة في سياق نشر قوة الأمن الدولية في كوسوفو^(٣)، وقوة تحقيق الاستقرار^(٤)، وعملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي^(٥)، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وباختصار، تعكس كل هذه الإجراءات المذكورة الدعم المالي والتقني الذي تقدمه إسبانيا إلى البرامج القائمة. وتساهم إسبانيا أيضاً في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية الذي يستخدم لتلك الأغراض.

وتتجلى الصلة بين التنمية ونزع السلاح أيضاً في السياسة الإسبانية المتعلقة بمراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتنفذ إسبانيا تنفيذاً تاماً برنامج العمل الذي وضع في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١. وأغلب أحكام البرنامج يقتضي متطلبات أقل صرامة مما تنص عليه مجموعة الأنظمة المطبقة حالياً في إسبانيا. وإسبانيا ملزمة أيضاً بمدونة سلوك مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٨، فيما يتعلق بالموافقة على صادرات المواد الدفاعية أو المواد ذات الاستخدام المزدوج أو رفضها.

ولضمان مراقبة الاتجار بالأسلحة، وضعت إسبانيا نظاماً موثقاً يجري بموجبه المجلس الوزاري المشترك لتنظيم التجارة الخارجية في المواد الدفاعية والمواد ذات الاستخدام المزدوج استعراضات إجبارية وملزمة للتراخيص الإدارية المتعلقة بالتجارة في المواد الدفاعية والمواد ذات الاستخدام المزدوج. ويقتضي الإذن بعمليات الاستيراد والتصدير هذه أن يأخذ المجلس الوزاري المشترك في الحسبان الصكوك التالية التي تضمن ألا تقع الأسلحة المصدرة في أيدي بلدان أو منظمات تعوق تنمية شعوبها بحرية:

- الموقف الموحد 2008/944/CFSP الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي المنبثقة عنه القواعد الموحدة المنظمة لمراقبة صادرات التكنولوجيات والمعدات العسكرية.
- مدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة.
- القانون رقم ٥٣/٢٠٠٧، الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بشأن مراقبة التجارة الخارجية في المواد الدفاعية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، الذي ورد بمزيد من التفصيل في المرسوم الملكي رقم ٢٠٦١/٢٠٠٨.

(٣) لا تضم قوات إسبانية منذ عام ٢٠٠٩.

(٤) استعيض عن هذه البعثة بعملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي.

(٥) لا تضم وحدات إسبانية منذ عام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بالعمليات المنفذة في الخارج، تخصّص إسبانيا موارد عسكرية وفيرة، سواء البشرية منها أو التقنية، لتنفيذ مهام نزع السلاح وحفظ السلام وتقديم المساعدة إلى السكان في جميع أنحاء العالم. وتؤيد إسبانيا المبادرات التي تنفذها كل من الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وكوسوفو، وأنغولا، وموزامبيق، وأمريكا الوسطى، ولبنان، وخليج عدن، وأفغانستان، وقد شاركت فيها. وتصدر الإشارة بشكل خاص إلى المساهمة التي تقدمها إسبانيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى وحدة المراقبين التابعين للأمم المتحدة في عملية السلام الكولومبية.

وفي عام ٢٠١٦، بلغ عدد القوات الإسبانية المنتشرة في الخارج حوالي ٢ ١٠٠ شاركت في المقام الأول في بعثات حفظ السلام في لبنان؛ والجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الجهادي (داعش)؛ وتوفير الدعم لبناء القدرات في مجالي الأمن والدفاع في منطقة الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة القرن الأفريقي؛ والجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة في الصومال؛ والجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر في البحر الأبيض المتوسط؛ وبعثات بناء السلام والتنمية والإعمار في المناطق المتضررة من النزاع مثل كولومبيا.

وختاما، تؤكد إسبانيا من جديد عزمها الراسخ على مواصلة بذل الجهود كيما يصبح نزع السلاح والتنمية دعائمين من الدعائم التي يستند إليها تعزيز المجتمع الدولي وكذلك استقرار شعوبه ورخاؤها. وفي هذا الصدد، لا بد من إعادة تأكيد ضرورة مواصلة تعزيز الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة بهذا المجال بمقتضى الهدف الشامل المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تدرك أوكرانيا أهمية إعادة توجيه النفقات من الأغراض العسكرية للأغراض المدنية. وتؤيد تماماً المساعي التي تبذلها الدول ومختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية لاتخاذ تدابير وبذل جهود في هذا الصدد.

ومع ذلك، فأوكرانيا تواجه منذ عام ٢٠١٤ عدوانا عسكريا شرسا من جانب روسيا. وتواصل القوات الإرهابية الروسية شن هجمات في شرق أوكرانيا. وتقوم الدولة المعتدية بحشد قدراتها العسكرية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة ومدينة سيفاستوبول ولا تعوّق الأمن في منطقة البحر الأسود فحسب، بل في جنوب أوروبا بأسرها وكذلك شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وفي ظل هذه الظروف، تجد أوكرانيا نفسها مجبرة على زيادة التمويل للأغراض العسكرية من أجل الدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها. وفي الوقت الراهن، تجعل الدولة الغازية من المستحيل السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنفيذ تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وجهود أوكرانيا موجهة نحو استعادة السلام والأمن في البلد وإعادة السيطرة على الحدود المعترف بها دوليا.

ولذلك، فإن الامتثال التام من جانب جميع الدول الأعضاء، وأولا وقبل كل شيء من جانب روسيا، لميثاق الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد لتهيئة الشروط المسبقة التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٧١ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

رابعاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

إن نزع السلاح والتنمية مسألتان مترابطتان، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكما سبق الاعتراف به في عام ٢٠٠١ في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة، فالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له عواقب إنسانية واجتماعية - اقتصادية كثيرة ويشكل خطراً كبيراً على السلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على المستويات الفردية والمحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وتذكر الغاية ١٦-٤ في أهداف التنمية المستدامة صراحة الهدف المتمثل في الحد بشكل كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة بحلول عام ٢٠٣٠. ويستجيب الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته المتعلقة بمكافحة التكديس غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والإتجار غير المشروع بها التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لمسألة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والإتجار بها، ويؤكد الحاجة إلى وضع سياسات أمنية وإنمائية متسقة.

وفي متابعة عملية لاستراتيجية مكافحة الإتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة كبيرة من خلال عدد من المشاريع في مختلف البلدان على تعزيز إجراءات مكافحة تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. وتشمل الأولويات إدارة المخزونات، وتدمير الفائض والمصادر من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبناء القدرات في مجال الوسم وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتتبع مصادر الأسلحة والذخائر غير المشروعة في المناطق المتضررة من النزاع. كما أن الاتحاد الأوروبي يقدم المساعدة إلى البلدان على تعزيز النظم الوطنية لمراقبة نقل الأسلحة لمنع وقوع الأسلحة في أيدي من لم يُصرَّح لهم بذلك. ويدعم الاتحاد الأوروبي كذلك مالياً أنشطة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وبشكل أعم، تدابير بناء الثقة والشفافية بشأن عمليات نقل الأسلحة، التي يمكن أن تساهم في تخفيض سباق التسلح إلى أدنى حد. ويمكن الإشارة إلى دعم الاتحاد الأوروبي لمعاهدة تجارة الأسلحة في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يُموّل الاتحاد الأوروبي أيضاً مشاريع نزع السلاح فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد والأسلحة الكيميائية. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أطراف في الاتفاقيات ذات الصلة التي تحظر الألغام الأرضية والأسلحة الكيميائية وتقتضي من الدول الأطراف تدميرها. ويُقدّم الاتحاد الأوروبي دعمه على وجه الخصوص إلى عدد من الدول الأطراف لكي تكمل عملية تدمير تلك الأسلحة.

وبموجب مختلف الصكوك المالية المتصلة بالتنمية، يُموّل الاتحاد الأوروبي أيضاً المشاريع المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار الجهود الأوسع التي يبذلها لبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.